عوض صبحى عوض ميخائيل . الضبط الاستنادى للأسماء العربية فى العالم الرقمى وفقا لقواعد وصف المصادر واتاحتها ، مع دراسة تقويمية لاستخدامه بمكتبة الإسكندرية / عوض صبحى عوض ميخائيل ؛ إشراف محمد فتحى عبد الهادى ، أمانى زكريا الرمادى . – الإسكندرية : ع. ص. ع. ميخائيل ، ٢٠١٩. – رسا لة ماجستير، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية .

عرض
عوض صبحى عوض ميخائيل
دراسات عليا
كلية الاداب – جامعة ٱسكندرية

تمهيد :

ما من شك في أن الضبط الاستنادي Authority control يعتبر من العمليات الفنية المهمة والأساسية، لكى ما تتم إتاحة ببليوجرافية Bibliographic Access سليمة على فهرس المكتبة، ولعل من الواضح أن الفهرس الذى نقصده هنا هو الفهرس المباشر المتاح للجمهور Online Public Access Catalog (OPAC)، أو أي فهرس Catalog لأى قاعدة بيانات لمؤسسة أو منظمة أو مركز معلومات، أو أي واجهة مستخدم interface بحثية في أي نظام آلي متكامل في المكتبات ومراكز المعلومات، أو لأي مستودع رقمي وغير ذلك، وكذا لأجل الإتاحة المنضبطة عبر الإنترنت وفقاً للتطوير الجاري لأجل إخراج قواعد بيانات المكتبات ومراكز المعلومات من حبستها إلي فضاء الإنترنت لتكون قابلة للبحث من خلال محركات البحث وليس فقط من خلال فهارس المكتبات، ولأهمية الضبط الاستنادي، فالضرورة تقتضي أن يكون مجال اهتمام وصيانة دائمة، وتطوير لمفاهيمه لأجل مواكبة ما يطرأ من تغيرات في بيئة عرضه وإتاحته.

أما فيما يتعلق بالأسماء العربية، فمن المعلوم أنه موضوع الكثير من الدراسات والأبحاث والمقالات وما يتعلق بأشكال هذه الأسماء ومكونات الاسم العربي وتقسيم هذه الأسماء بين قديم وحديث.

وتجدر الإشارة إلى أن العالم الرقمي Digital world قد أصبح مؤثراً في حياة الكثير من عامة الناس، فما بالنا بالمتخصصين في كافة المجالات، وأخص بالذكر مجال المكتبات والمعلومات الذي أصبح يرتبط ارتباطاً وثيقا بهذا العالم بسبب ما قدمته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خدمات وتسهيلات؛ لتقديم أفضل وأسرع خدمة معلوماتية، وهو الأمر الذى انعكس على تأثير المكتبات في المجتمعات علمياً وثقافياً ومعرفياً.

من ناحية أخري، إذا وُضعت معايير العمل في المكتبات بإزاء هذ التطور الهائل في العالم الرقمي، سيتضح أن المكتبات والمسئولين عنها يسعون لأجل تطوير معايير عملهم، بعد أن أعيتهم المحاولات لتحسين ما هو قائم، وبعبارة أخري -أكثر ارتباطاً بالموضوع -ظهر تقنين أو قواعد أو معيار جديد للفهرسة يتوائم أكثر مع العالم الرقمي وهو معيار وصف المصادر وإتاحتها Resource Description & Access(RDA)، وكذا ظهور العديد من المبادرات لأجل تكييف عالم المكتبات مع الويب الدلالي Semantic web، ومع مفهوم البيانات المترابطة linked data ومن هذه المبادرات مبادرة الإطار الببليوجرافي Bibliographic Framework Initiative أو Bibframe.

موضوع الدراسة

بناءً على كل هذا، جاءت هذه الدراسة لتقدم موضوع الضبط الاستنادي للأسماء العربية في هذا العالم الرقمي وفقاً لهذه المعايير، مع دراسة تقويمية للضبط الاستنادي بمكتبة الإسكندرية.

وفي هذه الدراسة تناول الباحث أسس ومبادئ ومفاهيم وأُطر الضبط الاستنادي للأسماء العربية (القديمة والحديثة) وفقاً لمعيار وصف المصادر وإتاحتها، ووفقاً لحقول مارك الاستنادية سواء الحقول القديمة، أو التي تم إضافتها بعد تطبيق معيار RDA، وأيضاً وفقاً لمبادئ الفهرسة والنموذج المفاهيمي للمتطلبات الوظيفية للبيانات الاستنادية، وكذلك وفقاً لمبادرة الإطار البيليوجرافي، مع إجراء دراسة تقويمية للضبط الاستنادي لهذه الأسماء في مكتبة الإسكندرية سواء وفقاً لمعيار AACR2 أو وفقاً ل RDA .

أهداف الدراسة

١. تقديم وصف وشرح لبعض الحقول الاستنادية للأسماء العربية وفقاً لصيغة مارك الاستنادية وما استجد منها تطبيقا لمعيار RDA.
٢. تحديد السلبيات في التسجيلات الاستنادية للأسماء الشخصية العربية بمكتبة الإسكندرية.
٣. تقديم حلول للسلبياتالموجودة في التسجيلات الاستنادية للأسماء الشخصية العربية بمكتبة الإسكندرية.
٤. التشجيع على استخدام كافة المعلومات المتوفرة والمتاحة في مصادر المكتبة أو من خلال الإنترنت عن أسماء الأشخاص .
٥. التعرف على أي مبادرات جديدة لأجل التعامل مع البيانات الاستنادية مثل مبادرة الإطار البيليوجرافي.

منهج البحث المستخدم وأدوات الدراسة

لأجل تحقيق أهداف الدراسة استعان الباحث بالمنهجين التاليين:

منهج دراسة الحالة:

حيث يتعرض الباحث لدراسة حالة الضبط الاستنادي كأحد العمليات الفنية بمكتبة الإسكندرية، محاولاً تحديد ووصف هذه العملية تحديداً ووصفاً سليماً.

منهج الدراسات التقويمية

تعتبر الدراسات التقويمية من الدراسات النفعية العملية التي هدفها الوصول إلى حل المشكلات المتعلقة بالعمل والارتقاء به، وهذا هو هدف الباحث من استخدام منهج الدراسات التقويمية لتطبيقه على عملية الضبط الاستنادي للأسماء العربية بمكتبة الإسكندرية.

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

١) اتضح للباحث أنه عند إنشاء التسجيلات الاستنادية للأسماء العربية بمكتبة الإسكندرية من قِبل الإخصائيون، يُستخدم عدد من الحقول يتراوح ما بين ٥ حقول إلى ٢١ حقلاً تقريبا في التسجيلات الاستنادية، هذا بخلاف الحقول التي تُنشأ بواسطة النظام آلياً، وهي نفس الحقول التي تناولها الباحث بالشرح في الفصل الثاني، وهي بالفعل الحقول الأكثر استخداماً في التسجيلة الاستنادية للأسماء الشخصية، ونادراً جداً أن يُستخدم غيرها، وقد قدم الباحثشرحاً لهذه الحقول مع العديد من الأمثلة التوضيحية من خلال التسجيلات الاستنادية بمكتبة الإسكندرية، وقدم الباحث بعض الإرشادات و تعليمات عمل يُسترشد بها لأجل ممارسة أفضل للضبط الاستنادي للأسماء العربية في مكتبة الإسكندرية

٢) اتضح بعد إجراء الدراسة التقويمية لعينة الدراسة لعدد ١٠٠٠ تسجيلة استنادية (من إجمالي التسجيلات المنتهية وعددها ٥٥ ألف تسجيلة تقريباً) ووضعها في ميزان بعض المعايير والمبادئ الواردة في الفصل الثاني من هذه الدراسة، اتضح أن الضبط الاستنادي للأسماء الشخصية العربية بمكتبة الإسكندرية يشوبه بعض الأخطاء بنسبة ١٩,٢% وفقا لهذه العينة،بالإضافة إلى أنه تم رصد عدة سلبيات وهي:

- تمت صياغة بعض الحقول بشكل مختلف من فترة لأخرى مثل، الحقل ٦٧٠، مما نتج عنه أشكال مختلفة لبيانات الحقل، وكذلك الحقل ٦٦٧ في كتابة الصيغة المرومنة للاسم، ولكن اختلاف صيغة الحقل لا يراها الباحث خطاءً بقدر ما هو إشارة إلى عدم الاستقرار في ممارسة العمل.
- أُتخذ قرار في التعامل مع حقل ٧٠٠ بالمخالفة لتعريفه واستخدامه وفقاً لصيغة مارك للبيانات الاستنادية، ثم تم التراجع عن ذلك بعدة سنوات، ووفقاً لعينة الدراسة قد رصد الباحث هذه الممارسة ما بين عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠١٢، أي لمدة ثمان سنوات؛ مما ترك إرث كبير من الأخطاء يحتاج لمجهود لأجل التعديل والتصحيح،
- استخدام الحقل ٤٠٠في كتابة الاسم المرومن، ولكن عينة الدراسة أظهرت أن ذلك كان قليلاً جداً، فلم يرصد الباحث إلا حالتين فقط في عينة الدراسة في عام ٢٠٠٤.
- استخدم الحقل ٦٧٠ للرومنة أيضا ولكن بنسبة أكبر من الحقل ٤٠٠، فقد رصد الباحث أن ذلك حدث في عدد ١٣ تسجيلة من عينة الدراسة.
- عدم الالتزام بالتعليمات التي قطعها على أنفسهم العاملين بوحدة الضبط الاستنادي كتعليمات عمل لم تنفذ بدقة كافية، مثلاً يُوجد تعليمات بشأن تسجيل المعلومات المتوفرة عن المؤلف في المصدر المستخدم في إنشاء التسجيلة وذلك في الحقل ٦٧٠ لما لها من أهمية كما أشارت هذه التعليمات نفسها، ولكن لاحظ الباحث عدم العناية التامة بكتابة المعلومات الواردة على المصادر قيد الفهرسة في التسجيلات الاستنادية، فقد رصد الباحث عدد ١٢١ تسجيلة (بنسبة١٢,١%) من عينة الدراسة لم يُسجل بها المعلومات الواردة في المصادر المتاحة التي يستخدمها الإخصائي في إنشاء التسجيلة الاستنادية، وقد تكون هذه المعلومات مفيدة في العديد من الأمور منها التفريق بين المؤلفين، وفي إثراء التسجيلات الاستنادية وفقا للحقول المتوفرة.
- ومن السلبيات أيضا عدم احترام اللغة التي كُتبت بها المصادر، وبالأخص في المؤلفات التي باللغة الإنجليزية التي كتبها مؤلفين عرب لهم تسجيلات استنادية وببليوجرافية باللغة العربية، حيث يتم فهرسة التسجيلة الببليوجرافية باللغة الإنجليزية وكتابة اسم المؤلف مرومناً في حقل المدخل ١٠٠، في كلاً من التسجيلتين الببليوجرافية والاستنادية، وبالتالي أيضاً كتابته مرومناً في حقل الربط ٧٠٠ في التسجيلة الاستنادية باللغة العربية، على الرغم من أنه ورد على صفحة العنوان باللغة الإنجليزية وليس مرومناً.
- أما بالنسبة للأسماء العربية القديمة، فقد تم تغيير تحقيق شكل الاسم، بعدما كان المُتبع هو طريقة قائمة شعبان خليفة، فقد تم تغيير ذلك لاحقاً؛ حيث تم حذف الكثير من عناصر الاسم العربي، وهو كما يرى الباحث يمثل مخالفة للقواعد وللطبيعة الحضارية لهذه الأسماء، وهو إتباع نماذج غربية قد لا يكون الاسم العربي هو مجال اهتمامها الأول.

ومن ضمن أسباب هذه السلبيات أنه لم تكن هناك مراجعة كافية وجادة للتسجيلات، حيث تُبين الإحصائيات أن نسبة ما لم يتم مراجعته من تسجيلات العينة هي ٨٦,٦% وهذه نسبة

كبيرة، بالإضافة لنسبة الخطأ الكبيرة، مما يتطلب وقفة وإعادة النظر في العمل لأجل الارتقاء بمستوى العمل كيفاً.

٣) اتضح أن هناك تغييرات حادثة في مجال الفهرسة عموماً وفقاً لصيغ مختلفة عن الصيغة السائدة الآن، حيث من المتوقع أن يتم استبدال مارك في غضون سنوات ويتم الفهرسة بطرق مختلفة مثلما يحدث في مبادرة الإطار البيليوجرافي، ولكن الاستغناء عن مارك لن يكون سريعاً.

٤) بخلاف نسبة الخطأ المذكورة في التسجيلات الاستنادية للأسماء العربية، فأن التسجيلات الأخرى ونسبتها ٨٠,٨% هي تسجيلات منضبطة وتوفي كافة المعايير الحاكمة للضبط الاستنادي، وتعتبر من الإيجابيات المحفزة نحو تجويد باقي العمل وفقاً لاستراتيجية مطلوبة.

أهم توصيات الدراسة:

لأجل تقديم حلول للسلبيات التي أشار إليها الباحث ولأجل التشجيع على كتابة كافة المعلومات المتاحة في المصادر عن الأشخاص في التسجيلات الاستنادية، فأن الباحث قدم عدة توصيات عملية كما يلي:

١) ضرورة تغيير طريقة تدفق العمل أو تتابع العمل Workflowفي وحدة الضبط الاستنادي، فالحاصل الآن هو مرور المصادر التي بها أسماء جديدة فقط على إخصائي الضبط الاستنادي، ولكن من الأهمية والضرورة مرور كافة المصادر بعد فهرستها ببليوجرافياً على إخصائي الضبط الاستنادي لأجل تزويد التسجيلة بمعلومات متوفرة أو تعديلها وفقا لهذه المعلومات، لأجل أن يستقيم العمل بالضبط الاستنادي بمكتبة الإسكندرية، وتكون التسجيلات أكثر ثراءً، وهذا بالضرورة مرتبط بالتالي:

٢) ضرورة تسجيل كافة المعلومات الواردة في المصادر المتاحة بالمكتبة عن الأشخاص، ولا يتم الاعتماد على مصدر واحد أو اثنين فقط، بل يتم تسجيل كافة المعلومات الواردة في كافة المصادر المتوفرة بالمكتبة.

والجدير بالذكر أن رؤية الباحث هذه متوافقة تماماً مع ما قالت به الخبيرة باربرا تيليت في مقالتها التي بعنوان Authority Control: State of the Art and New Perspectives (الضبط الاستنادي: التطور الحاصل ومنظور جديد) التي كانت قد ألقتها في مؤتمر الضبط الاستنادي المنعقد بمدينة فلورنسا بإيطاليا عام ٢٠٠٣ حيث قالت تيليت (٢٠٠٣، ص ١٥): " يمكننا فتح المعلومات القيمة داخل تسجيلاتنا الاستنادية للمستفيدين في جميع أنحاء العالم، واستخدام هذه التسجيلات كأدوات للاتصال، ليس فقط مع البيانات البيليوجرافية، ولكن مع معاجم السير الذاتية، وأدلة الهاتف، وخدمات الاستخلاص والتكشيف، ومواقع الويب الرسمية، كل هذه الأمور وأكثر المرتبطة بالكيان [وهذا الكيان هنا هو أسماء الأشخاص] يمكن أن تكون التسجيلات الاستنادية جزءاً أساسياً، لبنة أساسية للبنية التحتية لشبكة الويب الدلالية وخارجها، ما زلنا بحاجة إلى مزيد من البحث والاختبار، لكن لدينا أيضاً الكثير لنقدمه للعالم، وهو هذا المورد الرائع، الذي أنشأته وصانته المكتبات في جميع أنحاء العالم، يمكن أن يقدم لنا منظوراً جديداً للتحدث مع المجتمعات الأخرى والانتقال سوية إلى المستقبل" فالباحث يري – مثلما رأت تيليت – أن التسجيلات الاستنادية يمكن أن تساهم – بعبارة أخرى غير عبارات تيليت – في مجتمع المعرفة Knowledge Society، لهذا المجتمع العديد من الأبعاد، منها البعد الاقتصادي لاستثمار المعرفة في شتى جوانب نشاط المجتمع، أما البعد المعلوماتي- وهو الذى يركز عليه الباحث هنا - نجد أن للمكتبات دوراً كبيراً ومهما فيه، فبجانب توفيرها لمصادر المعلومات المختلفة بكافة أشكالها وأنواعها، فالمكتبات يجب أن تسهم أيضا في نشر المعلومات التي عندها، من خلال

وسائل أخرى لا تتطلب تواجد المستفيدين جسدياً داخل المكتبة، مثل إنشاء المستودعات الرقمية للأصول الورقية المتوفرة بالمكتبة ونشرها، مع الحفاظ على حقوق الملكية الفكرية، وكذا يمكن للمكتبة توافر المعلومات البحثية من خلال قواعد بياناتها، وتخصصيا للأمر يؤكد الباحث أن التسجيلات الاستنادية من خلال ضبط استنادي قوي، يمكن أن تؤدي دوراً أو مشاركة - ولو بسيطة - في نشر كافة المعلومات والمعارف المتوفرة عن الأسماء للباحثين والمستفيدين، ليس فقط لأغراض الفهرسة بل لأغراض معرفية لخدمة الباحثين بالإضافة إلى الجمهور العريض من المستفيدين وكافة المواطنين من أي معلومات يطلبونها تتعلق بهؤلاء الأشخاص لأجل وظائفهم أو تخصصاتهم المطلوبة وطرق الوصول إليهم...إلخ.

٣) اتباع القواعد بدقة في العمل وعدم التكاسل عن تطبيقها في بعض الحقول التي يرى بعض العاملين أنها اختيارية مثل حقول 37X أو ٥XX، طالما أن المعلومات متوفرة في المصادر التي تفهرس، وطالما أن وقت إضافة هذه المعلومات الاستنادية ليس كبيراً، يتراوح ما بين ١٠ إلى ٢٠ دقيقة لكل تسجيلة في المتوسط، ولكن الفائدة منها كبيرة.

٤) الاهتمام بالحقول التي تبرز العلاقات والروابط المتعددة للأشخاص في التسجيلات الاستنادية، والاهتمام بشكل خاص بإدراج روابط الويب لكافة الأشخاص أو الهيئات المرتبطة بالتسجيلة لأجل تقديم طريقة شاملة لعرض العلاقات المتعددة وربطها بالويب.

٥) من الأجدى مراجعة التسجيلات الاستنادية بعد إعدادها، وليكن الأمر بشكل متبادل بين الإخصائيين أو بتخصيص مراجعين محددين بالوحدة لأجل ضمان جودة العمل.

٦) فيما يتعلق بالأسماء العربية القديمة ، أكد الباحث على أن الحل فيها بكل سهولة هو الاعتماد على المصادر المرجعية المذكورة، والاستفادة من كافة عناصر الشهرة الموجودة فيها، وكذلك الاعتماد على العمل أو المصدر الذي يفهرس، وبالتالي تسجيل العديد من الأشكال الأخرى للمدخل في حقول التاج ٤٠٠، وكذلك الأشكال المحتملة بدون حد أو قيد إلا تقدير المُفهرس، وهذا الأمر مستفاد من قواعد الفهرسة ومرونة قواعد البيانات في تكرار الحقول لأجل وضع المزيد من نقاط الإتاحة، التي تحل مشكلة الوصول لهؤلاء المؤلفين بأي شكل أو صيغة تقنين يمكن توقعها، وهذا يترتب عليه ما يلي :
وضع خطة زمنية لأجل تعديل الأسماء العربية القديمة، التي تم حذف الكثير من عناصر الاسم فيها؛ لأجل كتابة كافة هذه العناصر مرة أخرى، تطبيقاً للقواعد وتماشياً مع الممارسات الأفضل في هذا المجال كما سبق التوضيح، وهو ما يحدث في المكتبات المتخصصة، مثل مكتبة الدراسات الشرقية، أو الفهرس العربي الموحد، علاوة على ذلك إضافة حقول مارك الجديدة للأسماء العربية القديمة تماشياً مع قواعد RDA.

٧) أن يتم إتاحة التسجيلات الاستنادية على الويب، وتكون قابلة للبحث مثلما هو الحال في العديد من المكتبات الدولية مثل مكتبة الكونجرس أو المكتبة الوطنية الفرنسية، ويمكن إتاحتها في صيغة مارك، ولكن يفضل الباحث تغيير مسميات الحقول لتناسب المستفيدين، وتظهر شاشات العرض والبحث وكأنها قاعدة بيانات تحتوي على معلومات عن هؤلاء الأشخاص والهيئات. (انظر الملحق الثالث)

٨) الاستعداد والتحضير منذ الآن لأجل الدخول لعالم البيانات المترابطة والويب الدلالي والمبادرات المرتبطة به مثل مبادرة الإطار الببليوجرافي، عن طريق تحويل التسجيلات الاستنادية إلي معلومات استنادية مخزنة في صيغ أخرى غير صيغة مارك، وعن طريق خرائط التسكين بين حقول مارك الاستنادية وبين عناصر وفئات الصيغ الأخرى، وعقد لقاءات مع مهندسي تكنولوجيا

أنظمة المعلومات المتكاملة لأجل إيجاد حلول لذلك والتجريب من الآن لأجل بيان ما هي المتطلبات الوظيفية لنظام متكامل متوافق مع بيئة الويب الدلالي، والاستفادة والمشاركة مع المجهودات العالمية التي تسعى لذلك ولكنها تقدم الحلول باللغات اللاتينية، وبالتالي قد يتأخر موكب اللغة العربية ونضطر لانتظار الحل من الآخرين.

٩) أن تتبنى مكتبة الإسكندرية فعلياً مشروع ضبط استنادي تعاوني بقيادتها.